الفصل الثالث

منهجية الدراسة

٣،١ التمهيد

يعد منهج البحث، الطريقة التي يتبعها الباحث ليصل في النهاية الى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة الى أنه العلم الذي يهتم بكيفية إجراء الأبحاث العلمية. تعتبر هذه الدراسة دراسة كمية وذلك لأنها تعتمد على البيانات الصادرة من القوائم المالية المستهدفة في الدراسة. يوضح الشكل ٣،١ مراحل البحث المتبعة في الدراسة.

الشكل ٣،١: مراحل البحث

تشمل مراحل الدراسة جانبين هما: (١) الجانب النظري (المرحلة الأولى): والذي يحتوي على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل المعلومات المرتبطة بالدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع. كما سيستخدم في هذا الجانب أيضا المنهج المقارن الذي يساعد في دراسة الاختلافات الجوهرية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. (٢) الجانب التطبيقي (المرحلة الثانية): والذي يعتمد على المنهج المقارن لمقارنة النتائج المتوصل إليها فيما يخص تقييم الأداء المالي باستعمال المؤشرات المالية التالية: السيولة والربحية والنشاط والأمان.

سيتم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي للمتوسط الحسابي (Mean)، والتحليل الاستدلالي من خلال دراسة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها، كما سيتم استخدام اختبار (t-test) واختبار ليفين (Levene's test) لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. وذلك لكي نتمكن من الإجابة على التساؤلات

١- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط والأمان؟

٢- هل يؤثر اختلاف مبادئ العمل المصرفي على مستوى الأداء في كلا النوعين من البنوك؟

سنقوم في هذا الفصل بالتعريف بمجتمع الدراسة ومتغيراتها وطريقة جمعها وطرق قياسها والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة.

٣،٢ مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة

يناقش هذا القسم عينة الدراسة ومتغيراتها.

أ- عينة الدراسة:

تعتبر عينة الدراسة هدفية حيث تم اختيار عينة الدراسة بما يتوافق مع طبيعة الموضوع وهو تقييم أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية. تتكون العينة مكونة من جميع البنوك الوطنية العاملة بالمملكة العربية السعودية وعددها ١٢ بنك، الفئة الأولى ٨ بنوك تقليدية تمثلت في البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية وبنك الرياض والبنك السعودي الفرنسي والبنك العربي الوطني وبنك ساب والبنك السعودي للاستثمار والبنك الأول، أما الفئة الثانية ٤ بنوك إسلامية هي مصرف الراجحي ومصرف الإنماء وبنك البلاد وبنك الجزيرة. سيتم جمع معظم البيانات عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بكل بنك.

ب- متغيرات الدراسة وطرق قياسها :

ستعتمد الدراسة في تقييم ومقارنة أداء كل من البنوك التقليدية مع البنوك الإسلامية على مجموعة من النسب المالية على أساس النظرية المحاسبية. يوضح الشكل ٣،٢ هيكلية البحث المتبعة في الدراسة بما في ذلك مؤشرات الأداء المالي والنسب المالية المستخدمة.

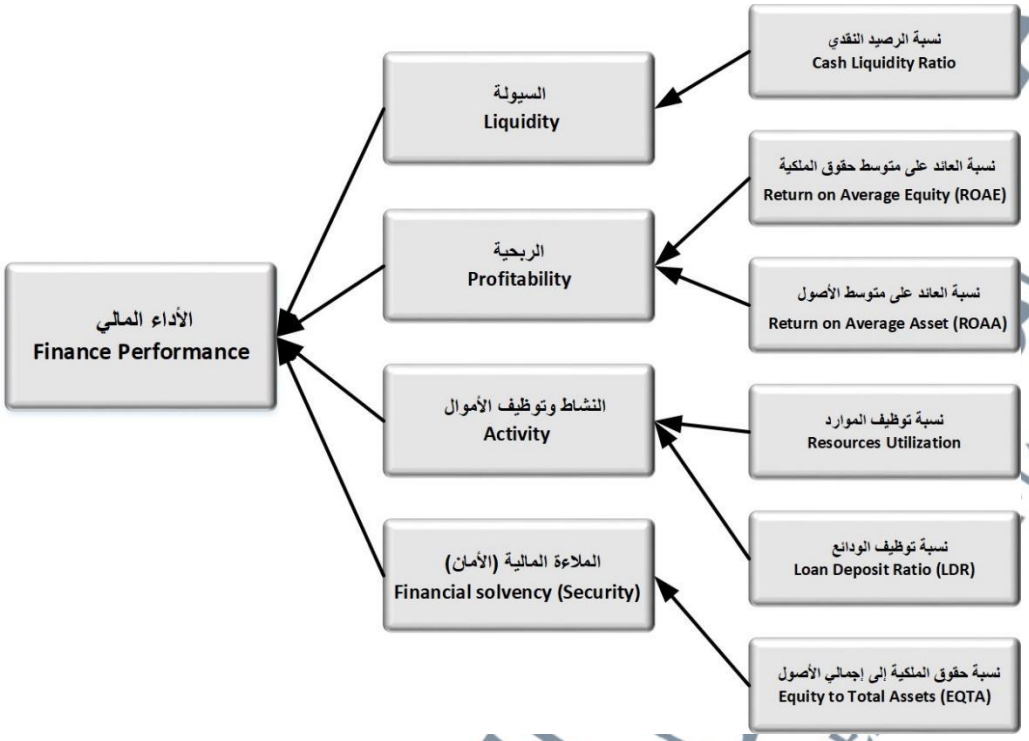

الشكل ٣،٢: هيكلية البحث

قد تعددت النسب المالية في قياس وتقييم الأداء، إلا أنه تم حصرها في هذه الدراسة في أربع مجموعات أو مؤشرات هي مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط (توظيف الأموال) ومؤشر الملاءة المالية، حيث تم اختيار النسب المالية التي تعد من أكثر المؤشرات شيوعاً وإستخدماً وكذلك ملائمةً لطبيعة عمل البنوك الإسلامية بالنظر إلى مبادئها والأسس التي تقوم عليها.

١. مؤشرات السيولة Liquidity Ratios:

اقتصرنا على حساب نسبة واحدة وهي نسبة السيولة النقدية أو الرصيد النقدي.

نسبة الرصيد النقدي (Cash Liquidity Ratio)

=((النقد بالبنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى) / إجمالي الودائع) × ١٠٠

تعبر هذه النسبة عن مقدار النقد في متناول البنك ولا يخضع لقيود، إذا ارتفعت هذه النسبة يجوز القول أن لدى البنك سيولة عالية.

٢. مؤشرات الربحية Profitability Ratios:

تتمثل في أهم نسبتين لقياس أداء الربحية وهما:

نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية Return on Average Equity (ROAE)

= (صافي الدخل/ متوسط حقوق الملكية)×١٠٠

يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون من اموالهم الموظفة في راس مال البنك فإذا كان المؤشر مرتفع دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك ويعتبر عائد يتراوح بين ١٥-٢٠٪ جيدا بشكل عام.

نسبة العائد على متوسط الأصول Return on Average Assets (ROAA)

= (صافي الدخل / متوسط إجمالي الأصول)×١٠٠

والتي تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه كل ريال مستثمر في أصول البنك من ربح وهو يعكس الكفاءة الكلية للإدارة الاستثمارية بالبنك في تحقيق الأرباح، فإن لم يكن هناك عائد مناسب فالأفضل لملاك البنك سحب استثماراتهم وتوظيفها بطرق أخرى. ويعتبر عائد أكثر من ٥٪ جيدا بشكل عام.

٣. مؤشرات النشاط وتوظيف الأموال Activity Ratios:

تم اختيار نسبتان من نسب توظيف الأموال في البنك هما:

نسبة توظيف الموارد (Resources Utilization)

= (الاستثمارات / (حقوق الملكية + الودائع))×١٠٠

والتي تبين لنا هذه النسبة إمكانية البنك من تشغيل موارده المالية في الاستثمارات.

نسبة توظيف الودائع Loan Deposit Ratio (LDR)

= (القروض / الودائع)×١٠٠

والذي يوضح لنا هذا المعدل حجم توظيف البنك للودائع. وتُقدر المستويات العالمية لمؤشر توظيف القروض إلى الودائع من ٧٠٪ الى ٨٠٪، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على جودة إدارة البنك وقدرتها على توظيف الودائع الموجودة لديه في الإقراض. وحدد النظام المصرفي السعودي الحد الأقصى المسموح به عند ٩٠٪ ، كلما استطاع البنك استقطاب المزيد من ودائع العملاء، فإن ذلك يصب في نهاية الأمر في أرباح البنك، متى ما تم توظيفها بشكل سليم. وبينما يسعى البنك إلى استقطاب أكبر قدر من الودائع، إلا أن هناك حدودا لا يستطيع تجاوزها، منها أن نظام البنوك السعودية يمنع زيادة الودائع على ١٥ ضعف رأس مال البنك زائد الاحتياطيات. لذا فإن

هذا أحد أسباب سعي البنوك لزيادة رؤوس أموالها بشكل مستمر، وإلا ستضطر إلى إبقاء نصف قيمة الودائع الزائدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، التزامًا بنظام مراقبة البنوك.

٤. مؤشرات الملاءة المالية Financial solvency indicators:

تم اختيار نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول Equity to Total Assets (EQTA)

= (حقوق الملكية / إجمالي الأصول)×١٠٠

تقيس هذه النسبة إمكانية البنك في مواجهة الخسائر والمخاطر وتغطيتها من أموال المساهمين والملاك. وهي من أكثر المؤشرات أهمية في أداء البنوك، والتي يجب ألا تقل عن ١٠٪ من أصول البنك، وذلك بحسب تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية. والهدف من هذا التنظيم هو التأكد من أن البنك لا يقوم بالتوسع في القروض والاستثمارات دون أن يكون هناك ما يكفي من رأس المال لتغطية أي خسائر محتملة.

٣،٣ أدوات الدراسة وطريقة جمع البيانات

لتحقيق الهدف المتعلق بمقارنة البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من خلال النسب المالية سيتم الاعتماد على البيانات المالية والتي سيتم تحليلها باستعمال أدوات وأساليب إحصائية.

أ- معطيات الدراسة وطريقة جمعها:

تم الاعتماد في تجميع المعطيات والبيانات التي تتطلبها هذه الدراسة على مجموعتين من المصادر الثانوية، فالمجموعة الأولى تمثلت بالكتب والرسائل الجامعية والمجلات العلمية ومواقع الأنترنت ليتم الوصول للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك فيما يتعلق بالبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وعملية تقييم الأداء في البنوك، والمجموعة الثانية تمثلت بشكل أساسي بالقوائم المالية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) والمنشورة في التقارير المالية السنوية للبنوك وفي سوق الأسهم السعودية وفي تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي وكذلك التقارير والتحليلات الاقتصادية المنشورة بالصحف والمجلات المتخصصة. وذلك للتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات بالإضافة لأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

ب- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

من اجل انجاز الدراسة واختبار فرضياتها وحيث أن هذه الدراسة تهدف الى مقارنة الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية استخدمنا الأدوات الإحصائية التي تتوافق مع هذه الدراسة والمتمثلة في :

- المتوسط الحسابي (Mean): سيتم استخدامه لحساب متوسط النسب المالية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية،كما سيتم استعمال كل من برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وبرنامج (EXCEL) في تحليل البيانات التي تم جمعها.
- اختبار ليفين :(Levene's test) يستخدم اختبار ليفين كاختبار رئيسي للإجابة على سؤال قائم بذاته حول ما إذا كانت عينتان فرعيتان في مجتمع معين لهما تباينات متساوية أو مختلفة.
- اختبار (t-test): يعد اختبار t من أكثر اختبارات الدلالة شيوعاً، يمكن القول أن اختبار t يستخدم لقياس دلالة فروق المتوسطات غير المرتبطة والمرتبطة للعينات المتساوية والغير متساوية، حيث سيتم استخدامه لاختبار الفروق بين متوسطات مؤشرات نسب الأداء لمجموعتي البنوك معتمدين على الفرضيات التالية:

١. الفرضية الصفرية (H0) لنسبة الرصيد النقدي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرصيد النقدي في البنوك التقليدية ونسبة الرصيد النقدي في البنوك الإسلامية.
٢. الفرضية الصفرية (H0) لنسبة نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية في البنوك التقليدية ونسبة العائد على متوسط حقوق الملكية في البنوك الإسلامية.
٣. الفرضية الصفرية (H0) لنسبة العائد على متوسط الأصول في البنوك التقليدية ونسبة العائد على متوسط الأصول: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على متوسط الأصول في البنوك التقليدية ونسبة العائد على متوسط الأصول في البنوك الإسلامية.
٤. الفرضية الصفرية (H0) لنسبة توظيف الموارد في البنوك التقليدية ونسبة توظيف الموارد: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الموارد في البنوك التقليدية ونسبة توظيف الموارد في البنوك الإسلامية.
٥. الفرضية الصفرية (H0) لنسبة التمويل (القروض) الى الودائع: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل (القروض) الى الودائع في البنوك التقليدية ونسبة التمويل إلى الودائع في البنوك الإسلامية.

٦. الفرضية الصفرية (H0) لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول في البنوك التقليدية ونسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول في البنوك الإسلامية.

٣،٤ ملخص الفصل

تم في هذا الفصل مناقشة منهجية البحث المعتمدة في هذه الدراسة حيث شملت جانبان هما: الجانب النظري: والذي يحتوي على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل المعلومات المرتبطة بالدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع. سيستخدم في هذا الجانب أيضا المنهج المقارن الذي يساعد في دراسة الاختلافات الجوهرية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. والجانب التطبيقي: والذي يعتمد على المنهج المقارن لمقارنة النتائج المتوصل إليها فيما يخص تقييم الأداء المالي باستعمال المؤشرات المالية التالية: السيولة والربحية والنشاط والأمان. كما سيتم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي للمتوسط الحسابي (Mean)، والتحليل الاستدلالي من خلال دراسة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها، كما سيتم استخدام اختبار ليفين (Levene's test) واختبار (t-test) لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. وذلك لكي نتمكن من الإجابة على تساؤلات البحث. كما قمنا في هذا الفصل بالتعريف بمجتمع الدراسة ومتغيراتها وطريقة جمعها وطرق قياسها والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA